مؤشرات استقلالية القنوات التلفزيونية الجزائرية الإخبارية الخاصة ماليًا وسياسيًا: تشريح نقدي

Indicators of the financial and political independence of Algerian private TV news channels: a critical anatomy

د. جمال الدين مدفوني

جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس Medfouni.djameleddine@univ-alger3.dz :

د. جمال الدين مدفوني

د. بن شرّاد محمد أمين

جامعة الحاج لخضر، باتنة 01 mohamedamine.bencharad@univ-batna.dz

تاريخ الإرسال:..... تاريخ القبول:.....تاريخ النشر:.....

ملخص:

يشكل الإعلام في الجزائر وخارجها فضاءً معرفيا هاما لإحاطة الإنسان بشتى المعلومات والمستجدات، وقد أضحت مؤسسات الإعلام عندنا سلطة قائمة بذاتها تتجاذب أو تتناغم مع باقي السلطات، للسيطرة على توجيه الإدراك، والفهم والتفاعل مع الأحداث والمواضيع التي تشغل الرأي العام المحلي الجزائري، وذلك من خلال تحديد ما يقرؤه الأفراد ويسمعونه ويشاهدوه، فمُلاّك المؤسسات الإعلامية الجزائريون باتوا يحددون أهدافها ويرسمون توجهاتها وسياساتها التحريرية وخطها الافتتاحي، بما ينعكس على مضامينها وإنتاج محتواها؛ وهذا لا يقتصر فقط على انتقاء الأخبار، بل يتعداه إلى وضع تفسيرات محددة لها، ومن هنا تظهر أهمية الالتزام بالقيم الأخلاقية والمعايير المهنية أثناء القيام بعملتي الانتقاء والتفسير هاتين، وهذا في ظل ما يُطرح من إشكالات متعلقة باستقلالية المؤسسات الإعلامية وموظفيها، وبالتالي تُطرح أكثر المسائل تعقيدا حول حيادية الإعلام وموضوعيته.

وعلى هذا الأساس يواجه الإعلام الجزائري -خاصة مع ظهور القنوات التلفزيونية الإخبارية وانتشارها الواسع- مشكلتين مهمتين، تتمثل أولاهما في محدودية/صورية الاستقلالية المرتبطة بما هو سياسي/سلطوي رسمي، والثانية تتجسد في ضعف/غياب الاستقلالية المرتبطة بالملكية/جهات التمويل ومصادر الدخل.

ومن خلال الورقة البحثية سنحاول إبراز المبررات المنطقية المستقاة من واقع ممارسات المؤسسات الإعلامية الخاصة في الجزائر وتحديدا القنوات التلفزيونية الاخبارية، وتشريح علاقة مؤسسات الإعلام التلفزيوني الخاص الجزائري بكل من السلطة السياسية والمالية، والتي تستدعي إعادة النظر في أهمية استقلالية المؤسسات الإعلامية لضمان ممارسات مهنية ومسؤولية أخلاقية، تحقق الموازنة بين أهداف

المؤسسات ومصالح المجتمع والدولة الوطنية عبر تقديم قراءة نقدية لمؤشري الاتسقلالية المالية والسياسية لهذه القنوات.

الكلمات المفتاحية: القنوات التلفزيونية الجزائرية الخاصة- الاستقلالية المالية – الاستقلالية السياسية.

Abstract:

The media in Algeria and abroad constitutes an important knowledge space to inform people of various information and developments. Our media institutions have become a stand-alone authority that attracts or harmonizes with the rest of the authorities, to control the directing of perception, understanding and interaction with events and topics that occupy the local Algerian public opinion, by identifying what individuals read, hear and watch. The owners of Algerian media institutions are now defining their goals and drawing their editorial directions, policies and opening line, which is reflected in their contents and production of their content. This is not limited to the selection of news, but also to the development of specific interpretations of it, hence the importance of adhering to ethical values and professional standards while carrying out these two processes of selection and interpretation, and this is in light of the problems posed related to the independence of media institutions and their employees, and thus the most complex issues are raised. On the impartiality and objectivity of the media.

Through this research paper, we will try to highlight the logical justifications drawn from the reality of the practices of private media institutions in Algeria, specifically news TV channels, and to dissect the relationship of Algerian private television media institutions with both the political and financial authority, which calls for reconsidering the importance of the independence of media institutions to ensure professional practices and moral responsibility,

Keywords: Algerian private TV channels - financial independence - political independence

مقدمة:

بعيدا عن النظرة الإيجابية التي صاحبت بروز القنوات الفضائية الجزائرية، ومعالجتها الإعلامية التي أعجبت نسبة كبيرة من المتلقين لأسباب ارتبط أغلبها بالسياسة الإعلامية التي منحت شعورا للجمهور بذلك الاختلاف في نمط التغطية وآلياتها مقارنة بتلك التي عانى منها المشاهد الجزائري طويلا نتيجة لاحتكار قطاع السمعي البصري لأزيد من 49 سنة، وغياب الحرية في مطارحة الأفكار ومساءلة الواقع، وضعف التناول ورتابته موضوعاتيًا وفنيًا، وبشكل منعزل عن التحليل المتعمق لتفسير دلالات الأحداث وسياقاتها العامة، أو محاولة

تطويعها وفق رؤية سياسية بشكل عزّز من حالة فقدان مصداقيتها، وغيّب حق المواطن في إعلام منفتح وديمقراطي،

كلها أسباب جعلت الفضائيات الوليدة تعاني من أزمة هوية وغياب المشروع والاستراتيجية، وتجاوزها كل الضوابط والمبادئ التي تحكم العمل الإعلامي النزيه والمسؤول، مبتعدة كليا أو جزئيا عن تقديم رسالة إعلامية هادفة تساهم في تشكيل وعي اجتماعي وذاكرة جماعية تقوم على القيم والأخلاق والمبادئ المتعارف عليها في المجتمع، والتي تعتبر روح الأمة وضميرها وماضيها وحاضرها ومستقبله، والغرق في ترويج ثقافة التسلية والتسطيح والتهميش، والتركيز على البرامج الخفيفة التي تهدف إلى سد الفراغ وملء أوقات البث، وهذا على حساب البرامج الجادة التي تعالج القضايا الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية.

فبعد فتح مجال السمعي بصري سنة 2012 كنتيجة للإصلاحات التي بادرت بها السلطة، برز تنافسٌ في الإنتاج البرامجي وكيفيات تجويده وتحسينه، والسباق للفوز بأكبر عدد ممكن من الجماهير التي ترغب في سماع الأخبار والاطلاع على الأحداث، بما يتوافق مع اهتماماتها ويرضي رغباتها، ويستجيب لتطلعاتها. لكن سرعان ما انهالت الانتقادات حول البرامج الحوارية على سبيل المثال ومدى موضوعيتها في الطرح والتناول والتحليل، إذا تجاوز بعضها كل الخطوط والحدود،

إنّ الحرية ليست رفاهية مطلقة، بل هي التزام ومسؤولية، وعلى من يتحمل أمانتها أن يتحلى بصفات وقيم مثلى وعدم الانحياز والاقتراب من الموضوعية قدر الإمكان، وإدراك خطورة الكلمة وأبعادها وتأثيراتها، بخاصة في الفترة الحرجة التي تمر بها بلادنا، في ظل تعدد الوسائل والتكنولوجيات الحديثة وتنامي قدرتها على جمع المعلومات وتوزيعها، على اعتبار أن للإعلام أخلاقيات ومسؤوليات يجب أن يتقيد بها من أجل خدمة الجمهور بموضوعية ومصداقية بعيدا عن المصالح الشخصية والمنافع المادية، وعن كل ما يخل بشرف المهنة ويسيء إلى المؤسسة الإعلامية بغض النظر عن طبيعتها.

إن الحديث عن التحولات التي يشهدها القطاع التلفزيوني في الجزائر ينبغي له أن يرتبط **بالأطر التي تحكم هذه الممارسات الإعلامية** لأن الوظائف والمهمات الإعلامية جميعها لا يمكن تحقيقها أو القيام بها إن لم يستشعر الإعلاميون والمؤسسات الإعلامية أمانة المسؤولية الأخلاقية تجاه المتلقين، وكلما غابت هذه المسؤولية أو ضعف التزام الإعلاميين بها انحرف الإعلام ولم يحترف. (طه احمد الزيدي:، 2013، ص10.)

فما هي مؤشرات استقلالية القنوات التلفزيونية الجزائرية، وكيف تؤثر السياسية والمال عليها وعلى أخلاقياتها؟

1. أخلاقية المهنة في الفضاء السمعي البصري الخاص ومؤسساته:

بالنظر لأهمية الإعلام وأدواره بالنسبة للأفراد، ووظائفه بالنسبة لمختلف الجماعات والنظم الاجتماعية، فإن مؤسساته تتعرض إلى ضغوط عديدة تحد من استقلاليته؛ بما ينعكس على الممارسة المهنية ومدى التزام المؤسسات الإعلامية بالضوابط الأخلاقية لتحقيق مبدأي الحياد والموضوعية في تناول ومعالجة المواضيع والأحداث ونشر الأخبار، وما الاهتمام العالمي بوسائل الإعلام والاتصال صناعة وإنتاجا وتسويقا ومتابعة، إلا دليلا على ما له من أهمية كبرى في التوجيه والتأثير في حياة الأفراد سلبا وإيجابا (محمد خليل الرفاعي، 2011، ص689)

إن الفكرة الأساسية هنا هي أنّ وسائل الإعلام، وهي تنتقل بنا من مشهد إلى آخر، تحدد نمط استهلاكنا للأخبار، وتساهم في تشكيل رؤيتنا ومعرفتنا للأحداث، وهندسة انطباعاتنا وأحكامنا على ملابساتها وأطرافها، طبقاً للإطار الإعلامي الذي أُريد لها أن تندرج ضمنه وتروّج من خلاله.

فإذا كانت مهمة وسائل الإعلام هي بناء المعنى وتأطير رؤية الأفراد للأحداث والوقائع، فإنّ عمليات التأطير وبناء المعنى تنشط حال الأزمات، ويزداد تأثيرها في المتلقي؛ ويكون أكثر استعدادا للتأثر وقابلية للاختراق، حيث يزداد الطلب على المعلومة الإعلامية بغية استكشاف مجريات الأزمة وواقعها، فتعمل وسائل الإعلام على تهيئة الأرضية المعرفية والسياقية المناسبة لحمل المتلقي على تبني رؤية قد تقترب أو تبتعد عن الواقع الحقيقي، وفي هذا السياق يرى 'روجر فولر' أنّه لا وجود لشيء اسمه التمثيل المحايد للواقع، ذلك أنّ الأحداث والعمليات والأشياء والناس تُقدّم لنا دائماً عبر وسيط ... التمثيل، سواء أتمّ في الفيلم، أم في اللغة، أم في أيّ وسيط آخر ... إنّه دائماً وأبداً عملية بناء، فللوسيط بنيته الخاصّة المشبّعة بالقيم السائدة، بحيث يخضع التمثيل لعملية تصفية عبر شبكة من الدلالة، ولا ريب في أنّ الدلالة ليست طبيعية، بل إنّها وظيفة بنية اجتماعية واقتصادية ومؤسّسية. (روجر ڤولر،د س ن، ص ص 75،77)

يفترض في الإعلام أن يمارس دورا مهما في الحفاظ على مكونات الواقع الاجتماعي وترابطه من جانب، والدفاع عن الخطط والاستراتيجيات التي تضعها الحكومات لتفعيل نشاطها التنموي في المجالات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، من خلال إحداث تغيرات في اتجاهات الأفراد وسلوكهم وميولهم، وتشجيعهم للانخراط في مساعي التنمية والتغير الاجتماعي، وقد أكد " والبر شرام " هذه الحقيقة في مقدمة كتابه أجهزة الإعلام والتنمية الوطنية عندما تحدث عن الدور المهم الذي يمكن أن تقوم به أجهزة الإعلام في التنمية، وكيف أن الاهتمام بالنظم الخاصة بالاتصال هو ضرورة من ضرورات التقدم للمجتمع، فالحياة الاجتماعية تقوم بكل عناصرها على الاتصال، وألا يقتصر في المقابل دور الإعلام ومؤسساته على ترجمة أفكار السلطة وتطويعه لخدمة مصالحها؛ بعيدا عن المهنية التي تنطلق من واقع مراقبة أداء السلطة وخططها وسياساتها .

ويشير في هذا الصدد؛ أيضا، الباحث ملفين ديفلر *'Defleur'* إلى أن الإعلام يمارس دورا هاما في المجتمع، ويزيد هذا الدور كلما زاد تقدم المجتمع وتطوره، (عبد النبي عبد الله الطيب، 2014، ص97)، فتكنولوجيات الإعلام والاتصال؛ نمت وبشكل متسارع منذ ثمانينيات القرن الماضي، وأدت أدوارا عديد؛ خاصة في المجتمعات الانتقالية (ابراهيم بعزيز،2012، ص84). وأبانت عن قدرتها على التأثير في الحياة الاجتماعية، كما يشير في هذه النقطة أبرز المفكرين الاجتماعيين المعاصرين أنتوني جيدنز *Anthony Giddens' أن* لوسائل الإعلام أهمية تعادل ما للمدارس والجامعات في إقامة مجتمع المعرفة (أنطوني جيدنز، دسنة، ص503)، وفرض منافسة قوية على أدوار كل من الأسرة والمدرسة، والمؤسسات الاجتماعية الثقافية التربوية الأخرى (عوفي مصطفى، 2016، ص466).

2. أهداف القنوات التلفزيونية الجزائرية الخاصة العلنية والخفية:

شهدت بحوث الإعلام؛ منذ سبعينيات القرن الماضي، التوجه شيئا فشيء نحو إحداث القطيعة مع مقولة الإعلام مرآة للواقع، أين برز فريق من المفكرين الذين خصصوا جهدهم الأكاديمي لدراسة الظاهرة الإعلامية وآليات تمثّل الواقع وبناء المعنى في وسائل الإعلام، بالاستناد إلى النظرية البنائية التي تستند إلى مسلمة مفادها أن "كل شيء هو تَمثُّل وكل تمثُّل هو بناء"، ومحاولة التأسيس لأطروحة بديلة تعتبر الإعلام جهاز ترميز معرفيّ يقوم بمعالجة الواقع ويعيد إنتاجه، وهي المسلمة التي يمكن أن نستبدلها اليوم بمقولة "المرآة المكسرة التي تعكس واقعا مشوها للأحداث"،وذلك بفعل الضغط المتزايد للقوى الناعمة والحديدية، إذ أنه طالما هناك نشاط إعلامي، فإن عمليات التضليل في أساليب نقل الخبر وتداوله تصبح جزءا من هذا النشاط بطبيعة الحال، في ظل تزايد وتيرة الحراك السياسي والاجتماعي في الآونة الأخيرة بالجزائر، وتنامي الدور الكبير الذي يلعبه الإعلام السمعي البصري الخاص في تحديد مسارات الصراع، وترجيح الكفة لصالح القوى المتصارعة، لم يعد بالإمكان اعتبار الرسائل الإعلامية التلفزيونية الجزائرية في القنوات الخاصة مجرّد ناقل للواقع أو محاكاة له، بل مقاربتها بوصفها تمثيلاً للواقع وإعادة بناء له، فالتشكيل النصّي والدرامي للحدث في وسائل الإعلام الجزائري الخاص عندنا، يحوّل المضامين الإعلامية إلى تمثيل لغوي وذهني يستحضر ذلك التفاعل بين الإنسان والثقافة والمجتمع المتصل بالحدث، مستوعباً مختلف العناصر المنتجة للمعنى التي من شأنها أن تخترق الأبنية الفكرية والاجتماعية والنفسية للمستقبل، وتكيّف الرسالة المراد تبليغها مع الظروف والسياقات المحيطة بالمستقبّل.

يضاف إلى هذا التغيّر الهائل والمستمر في طبيعة الوسائل الإعلامية المبثوثة في القنوات التلفزيونية الجزائرية الخاصة بفعل التكنولوجيات الحديثة، وتعاظم دورها وسيادتها في مجال عرض الحقائق ونشرها عبر وسائطها المتعددة، وبالتالي جعلت الفرد في المجتمع الجزائري (الجماهيري ثم الرقمي) يعتمد على وسائل الإعلام في البناء الاجتماعي للحقائق وتشكيل الصور الذهنية عن العوالم المحيطة، والواقع الحقيقي؛ أو المحرف والمنحاز، الشيء الذي ترتب عليه عدد من النتائج السلبية التي لا يستهان بها، (بقاسم بن روان، 2007، ص41).

فالتلفزيونات عموما (والجزائرية الخاصة منها تحديدا) كوسيلة اتصال جماهيرية، لم تعد مجرد أداة لنقل الأخبار المصورة، مسجلة أو مباشرة، عبر الأقمار الصناعية بل أصبحت تتميز بقدرة خارقة على الإقناع والتأثير والسيطرة. (فضيل دليو، 2007، ص118.)

3. علاقة القنوات التلفزيونية الجزائرية الخاصة بالقوى الأخرى:

يشكل الإعلام في الجزائر (والعالم) فضاءً معرفيا هاما، لإحاطة الإنسان بشتى المعلومات والمستحدثات، وباتت وسائل الإعلام الجزائرية السمعية البصرية الخاصة سلطة قائمة بذاتها تتجاذب أو تتناغم مع باقي السلطات، للسيطرة على توجيه الإدراك والفهم والتفاعل مع مستجدات الحياة، إذ يمثل الإعلام مجالا يزداد الاهتمام به وتوظيفه في التنافس والصراع، كونه يؤدي أدوارا هامة في تشكيل حياتنا الاجتماعية، حينما يمارس دوره (بدلا منا) في اختيار الأخبار وعرضها لنا، ومن ثمة تحديد المسائل الهامة التي يفترض للجمهور أن يهتم بها ويسعى لفهمها، وبالتالي تتجلى قدرتها على تغيير المعرفة عند الأفراد وبناء تفكيرهم، وإعادة ترتيب العالم وتنظيمه عقليا لنا. (صالح خليل أبو اصبع، 1999، ص220). وفق أيديولوجياتها الخاصة، وتحول بذلك الإعلام إلى وعاء كلي تتجمع وتتكدس فيه أدوات الصراع والمنافسة والتحدي في صورة مكثفة، وقامعة لحرية التفكير والرأي، يحول الفرد إلى مستهلك للأفكار والقيم تماما كاستهلاكه للسلع والخدمات،

إن وسائل الإعلام في الجزائر تخدم في المقام الأول المشروع السياسي لنظام الحكم القائم، وهو ما يشير إليه هابرماس بـ "توظيف وسائل الإعلام والدّعاية للسّيطرة على الوعي، وخلق رأي عام مساند للمشروع العام للأنظمة الحاكمة، وبكافة وسائل وأساليب فرض هيمنة الدولة ومؤسساتها". (عواطف عبد الرحمن، 2008، ص31.)

ويفترض أن تؤطر الممارسة الإعلامية العديد من الضوابط والمعايير الأخلاقية، التي تحدد للصحفي ما يجب أخذه بعين الاعتبار، خلال عملية إنتاج المحتوى أو السيرورة الإنتاجية للمادة الإعلامية. بما يتيح لها القيام بالوظائف الممكنة أو الأدوار الاجتماعية الملائمة للوسيلة والتي تتمثل في؛ الوظيفة السياسية، الوظيفة التعليمية، الوظيفة المنفعية، الوظيفة الثقافية، وتكريس المبادئ التي ترشد وسائل الإعلام إلى تحقيق الوظائف السابقة بطريقة إيجابية، معرفة أنواع السلوك التي يجب مراعاتها من جانب الإعلاميين لتحقيقها (حسن عماد مكاوي، ليلى السيد، ص167.) وهو ما يغيب في التجربة الجزائرية للأسف.

إن أي رسالة إعلامية تمر بمراحل عديدة؛ وهي تنتقل من مصدرها الأصلي حتى تنتهي إلى المتلقي، وعلى طول الرحلة التي تقطعها يتم اتخاذ قرارات بتحديد ما يجب أن ينشر أو يهمل، وما إذا كان الحدث أو الواقعة سينتقل بنفس الشكل أو بعد إدخال تعديلات عليها، حيث يعمد القائمون بالاتصال في مختلف الوسائل الإعلامية التلفزونية الجزائرية على عملية غربلة عدد لا يحصى من المعلومات والأخبار، وانتقاء لها وتقرير مدى صلاحية نشرها كمضمون يتوافق مع

أهداف ومصالح الوسيلة وخطها الافتتاحي، وهذا ما "يجسد الالتزام بتوجّهات المؤسسة، المعلنة منها والمضمرة". (مي العبد الله، 2005، ص)155.

ونظرا لما تتسم به وسائل الإعلام السمعي البصري من خصائص تواصلية اجتماعية، صارت اليوم قادرة على رسم الرؤى في أذهان الجماهير، وإقناعهم بالأيديولوجية التي تتضمنها، والمعاني الحقيقية أو المزيفة التي تحملها، مستغلة في ذلك سرعة تداول المعلومة والأفكار وانتشارها وسهولة مرورها وتأويل الأحداث، وتوجيه كيفية تداول الأحداث بما يخدم تلك الصور ويوسع من مدى انتشارها من جهة وتغلغلها في الذهن وتتحول بالتالي إلى دافع عقلي وموجه ذهني.

ورغم الدور الجديد الذي تؤديه القوى الموازية؛ مواقع التواصل الاجتماعي على سبيل المثال لا الحصر، إلا أنها تشترك مع نظيراتها التلفزيونية في وظيفة التحكم، دون ممارسة احتكار المعلومة، بل تعتمد على سياسة الإغراق ... عالم الواقع المفرط، الذي يعرض لهم على ما يحدث في الواقع الحقيقي الفعلي. (شهيرة بن عبد الله: د س ن ، ص95.)

4. القوانين واللوائح المنظمة للإعلام التلفزيوني الجزائري الخاص:

تفرض المعايير الدولية المتعلقة بتقنين المحتوى الإعلامي قيودا على المضمون، لمراعاة التوافق بين حماية النظام العام وضمانات حرية الصحافة، وتتعلق هذه القيود بمسائل الأمن القومي والنظام العام واستخدام الأطفال في إنتاج المواد الإباحية وحماية الأخلاق والآداب العامة والقذف وحقوق الملكية، المتفق عليه عامة في تنظيم الإعلام والمعايير الدولية إلى وجوب وضع قوانين خاصة ومحددة لحماية الأمن القومي والنظام العام تمنع الحكومة من استعمال سلطها لكبح حرية التعبير وحرية الإعلام،

إن دخول العالم ضمن الاقتصاد الرأسمالي، وانفتاح الأسواق، وانتشار الفكر الليبيرالي، لم يساهم في انحسار افتراضات نظرية حراس البوابة؛ على سبيل المثال لا الحصر، بل على العكس اتخذت أشكالا جديدة، مثلتها الشركات المتعددة الجنسيات التي مارست احتكارات كبرى لوسائل الإعلام، وتوظيفها واستغلالها لخدمة مصالحها على حساب الحقوق الإعلامية لأفراد المجتمع، ومن جهة أخرى تم استغلال وسائل الإعلام من قبل النخب الحاكمة لأغراض دعائية بحتة، في مختلف المجتمعات وانتماءاتها (عبد الرزاق الدليمي،2004، ص43.)

تتسم العلاقة بين وسائل الإعلام وبين النظم الاجتماعية في المجتمع بنوع من الاعتماد المتبادل فكلاهما يعتمد على الآخر في تحقيق أهدافه، فالنظام السياسي مثلا يحتاج إلى وسائل الإعلام التي تسيطر على المعلومات والموارد الاتصالية التي يحتاجها، كما تعتمد وسائل الإعلام على الموارد التي يسيطر عليها السياسي داخل المجتمع لكي تؤدي وظائفها بكفاءة وفعالية

أما جزائريا، فإن المعالجة الدستورية والقانونية لحرية الإعلام في الجزائر اختلفت باختلاف الأنظمة السياسية الحاكمة والفلسفة الإيديولوجية المعتمدة، بنيت على أهداف ولم تخل من تناقضات عديدة؛ تبين حجمها وتأثيراتها على ممارسة المهنة من فترة إلى أخرى.

ويقصد بقوانين الصحافة أو قوانين وسائل الإعلام، مجموعة القواعد التي تحدد الأحكام العامة للنشر والطبع والبث الإذاعي والتلفزيوني وكل الوسائل الجماهيرية التي تنتج وتوزع المعلومات والآراء، وهذه القواعد قد تكون في شكل قانون واحد، كقوانين النشر أو المطبوعات أو الصحافة، أو تتوزع على تقنيات مثل متنوعة مثل قوانين المؤسسات الإعلامية أو القوانين المتعلقة بالتنظيم المهني (مهنة الصحافة والإعلام) كما يمكن أن يدخل في هذا الفرع من التشريعات الإعلامية مجموعة القواعد التي تؤثر بصفة مباشرة أو غير مباشرة في النشاط الإعلامي ومؤسساته وأشخاصه، مثل القوانين الجنائية والمدنية والإدارية والتجارية وقوانين العمل والملكية الأدبية والإشهار واللوائح والمذكرات التفسيرية المكملة للتشريع الإعلامي، (علي قسايسية ،1996 ، ص56،57.)

5. سلطة ضبط قطاع السمعي البصري في الجزائر بين متغيري الاستقلالية والتبعية.

شهد العالم العربي تحولات واضطرابات وصراعات انتهى معظمها إلى نتائج كارثية على استقرار الدولة الوطنية، وكخطوات استباقية لاحتواء الهزات الارتدادية التي خلفها زلزال ما اطلق عليه في الأوساط الإعلامية الثورات العربية، سارعت السلطة في الجزائر إلى أعلن عن جملة من الإصلاحات أهمها لفتح مجال السمعي بصري من أجل دفع الاعلام نحو العمل الجاد للمحافظة على قيم المجتمع، وتأدية ما هو منوط به من أدوار لبناء الوعي وتحقيقا لوظائفه الفعلية في المرافقة والمراقبة، بعيدا عن تجاذبات العصب ومعاركها، يمكن أن نجعل لها عنوان تعزيز المنظومة الإعلامية في الجزائر في ظل المتغيرات الخارجية، إن الإدارة الكلاسيكية غير قادرة على مواكبة التحولات وحماية الحقوق والحريات العامة للأفراد لعدم ملائمة الوسائل التقليدية مع القطاعات الحساسة التي تتسم بالتعقيد، لذلك فإن ضبط هذه القطاعات يستلزم إنشاء سلطات إدارية مستقلة

إن تجربة الضبط في قطاع الإعلام في الجزائر ليست وليدة القانون العضوي للإعلام 05/12 المؤرخ في 12 يناير 2012، الصادر في الجريدة الرسمية الجزائرية، السنة49 ، العدد2، بتاريخ 15 يناير2012 ، ص21، الذي استحدث سلطة ضبط للصحافة المكتوبة، وأخرى للنشاط السمعي البصري؛ فقد سبق وأن اختص بالضبط الإعلامي المجلس الأعلى للإعلام، الذي استحدث للسهر على احترام أحكام قانون الإعلام 07/90 الصادر بتاريخ 03 أفريل 1990 في مادته 59 .

وفي عام 2014 تم إصدار قانون خاص بالنشاط السمعي البصري (بسلطة ضبط السمعي البصري) تحت رقم 04/14، تعمل فق ما نصت عليه مواد القانون العضوي للإعلام 05/12، تتمثل مهمتها في السهر على حرية ممارسة النشاط السمعي البصري ضمن الشروط المحددة

فـي القانون، ياسين ربوح: النشاط الإعلامي في الجزائر: من الأحادية إلى تحرير القطاع السمعي البصري، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد29، جامعة ورقلة، الجزائر، 2017، ص 270. ولم تنصب سلطة الضبط حتى عام 2015 بتعين ميلود شرفي رئيسا لها، لم يتم استكمال بقية النصوص التنظيمية المتعلقة بدفتر الشروط، المقابل المالي لاستغلال خدمة السمعي البصري وكيفيات الإعلان عن الترشح إلا بتاريخ 17 أوت 2016، (بلحاجي وهيبة، 2016، ص121.)

وتجدر الإشارة إلى أن تاريخ 29 جوان 2015 يمثل تاريخ إصدار أول إعذار وجهته سلطة الضبط منذ فتح مجال السمعي البصري في الجزائري لقناة خاصة وبالتحديد لمدير قناة kbs علي جري أمام الانحرافات المسجلة حسب ملاحظات المسؤول الأول عن سلطة الضبط ميلود شرفي في بيان لها بسبب المحتوى الذي تضمنته كل من الحصتين "ألو "و "جرنان القوسطو" الذي اعتبرته الهيئة مساس برموز الدولة ولمسؤولين الساميين في مختلف هيئات ومؤسسات الدولة حسب ما نقلته وكالة الأنباء الجزائرية. بلحاجي وهيبة، 2016، ص123.)

كما نشرت السلطة أول بيان لها منذ تنصيبها رسميا بتاريخ 2016/06/20 تدعو فيه القنوات لتوخي الحذر في التعاطي مع قضية اختطاف الأولاد، بعد سوء تعامل القنوات الخاصة مع قضية اختفاء الطفلة نهال؛ لكن بدون الإشارة إلى تلك القنوات صراحة، ما جعل العديد يطرح سؤال عن مصداقية وفاعلية السلطة واستقلاليتها في اتخاذ الاجراءات المنصوص عليها قانون. (بلحاجي وهيبة: 2016، ص122.)

وحتى تمُارس سلطة ضبط الإعلام في الجزائر مهامها على الوجه المأمول وبالصورة المطلوبة؛ كان من الضروري تحييدها عن كلّ ما من شأنه أن يمسّ بحيادها أثناء ممارسة صلاحياتها في الميدان، ويؤثر في نزاهة القائمين عليها؛ الذين يعينون بموجب مرسوم رئاسي ووفق ما نص عليه القانون 04/14، الأمر الذي ينتهي في الغالب إلى القول بأن سلطة الضبط إنما استحدثت بهدف التضييق على حرية العمل الإعلامي، وربما خدمة لأجندات سياسية معينة. لذا يُرافع من أجل أن يتاح لها هامشا مناسبا من العمل بكل أريحية بعيدا عن أشكال الضغط والتضيّق والتأثير والتدخل التي تعيق أعضاءها عن تأدية مهامهم وممارستها على الوجه المأمول والمطلوب منهم قانونا. (عبد المنعم نعيمي: دتاريخ، ص57.)

ومن أبرز ما تم توفيره للسلطة لجعلها هيئة ذات مصداقية جعلها تتمتع بالاستقلال الإداري والمالي وفق ما نصت عليه المادة 64 من القانون العضوي للإعلام 05/12: " تؤسس سلطة ضبط السمعي البصري، وهي سلطة مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي"، أي بمعنى أنها تمثل أحد مؤسسات الدولة العمومية التي تضطلع بتقديم خدماتها العمومية، وتسُهم هي الأخرى في تكريس حق المواطنين في إعلام كامل وموضوعي. ومن ثم نستطيع القول بأن الاستقلال ببعديه المالي والإداري يعد ضمانة مهمة لتحصين سلطة ضبط السمعي البصري وحماية أعضائها قبل مباشرة مهامهم وفي أثناءها.

يتم تعيين رئيس المجلس من قِبَل رئيس الجمهورية وذلك بعد استشارة أعضاء المجلس، وهو العضو الوحيد الذي يُعَيِّنُه رئيس الدولة. أما باقي أعضاء المجلس فيتم تعيينهم على النحو الآتي: قاضيان اثنان ويشغل واحد منهما منصب نائب الرئيس، اثنان يتم تعيينهما من قِبَل رئيس البرلمان، اثنان من جمعيات الصحفيين المهنيين، عضو واحد (غير صحفي) ينتمي إلى مؤسسات الاتصال السمعي البصري، عضو واحد يمثل جمعيات إعلامية مهنية. ويُشترط في أعضاء المجلس عدم العمل من قبلُ في مناصب حكومية أو برلمانية أو الانتماء إلى الأحزاب السياسية خلال السنتين الأخيرتين. (زايد بوزيان، 2016، ص06.)

بالرغم من المكاسب التي عرفها قطاع الإعلام في الجزائر، فإنه يواجه تحديات كبيرة؛ خاصة في المجال السمعي البصري، فبالإضافة إلى عدم ديمقراطية سلطة ضبط السمعي البصري التي يُعتبر أعضاؤها التسعة معينون، بالإضافة إلى أن السلطة التنفيذية تتدخل في منح الرخصة لأنها صاحبة الكلمة الأخيرة في ذلك، كما أن هياكل المؤسسات التنظيمية للإعلام السمعي البصري في تركيبتها تتراوح بين السيطرة الجزئية والسيطرة المطلقة للحكومة، كما أن الإعلام السمعي البصري الذي يجب أن يقوم بمراقبة العمل الحكومي، يخضع إلى وصاية هيئات تسيطر فيها الحكومات على دواليب اتخاذ القرار

5 -أ- المراقبة والسيطرة الاقتصادية على منافذ التمويل.

إن وسائل الإعلام عندنا وعلى الرغم من التوسع في بناء المؤسسات خارج إطارها الرسمي-الحكومي- لا تزال تحت تأثير مزدوج، يمثل شقه الأول في سلطة الحكومة التي تفرض الرقابة المسبقة على وسائل الإعلام مع استثناءات قليلة، فبدل أن يجلس الرقيب في وزارة الإعلام لتأتي إليه المادة الإعلامية، أصبح الرقيب موظفا مقيما في المؤسسة الإعلامية يتولى من أعلى المواقع المسؤولية فيها من أجل ضمان الولاء والطاعة وعدم الخروج عن الأطر المسموح بها، أما الشق الثاني لذلك التأثير فيشكل ظاهرة متنامية خطيرة وهي تداعي المال وهذا الأخير يرضي بعض الحكومات العربية التي تشارك في إنشاء مؤسسات كبرى ذات طابع احتكاري تتولى تنظيم الاستثمار في المجال الإعلامي بشكل متناسق وتطلق عبر هذه المؤسسات رسائلها الإعلامية الخفية والعلنية للتعبير عن سياستها ومصالحها. (صباح ياسين: الإعلام، 2006 ، ص43،44.)

إن حرية الإعلام وعوائق الممارسة الحرة لمهنة الصحافة لا يقتصر على الأنظمة السلطوية فقط، فالنظم التي تنص دساتيرها ومواثيقها صراحة على الحرية والديمقراطية، أصبحت الأوضاع الإعلامية فيها أيضا تثير تساؤلات عديدة حول هيمنة أصحاب المصالح والنفوذ والقوى المسيطرة على هذه الأوضاع لتدعم موقفها وسياساتها في المجتمع بتأثير العوامل الاقتصادية التي تتحكم في موارد ودعم المؤسسات الإعلامية في المجتمع، ذلك أنه في إطار نظام السوق يصعب على وسائل الإعلام ممارسة دورها المتوقع أو المثالي في دعم الديمقراطية

والحرية والدفاع عن الصالح العام، والرقابة على السلطة، ولا شك أن الهوة بين المثل والممارسة في المجتمعات الغربية أقل كثيرا منها في دول العالم الثالث

إن الذين يملكون وسائل الإعلام يكون لهم السيطرة على مضمون الإعلام والتأثير في تحديد ما يقرأه الأفراد ويسمعوه ويشاهدوه ومالكو وسائل الإعلام في الدول العربية يمتلكون التأثير نفسه سواء أكانت الملكية حكومية أو قطاعا خاصا، حيث يقرر مالك المؤسسة الإعلامية سياستها وأهدافها، ويقوم بتوجيهها سواء أكان هو مديرها أم لا، ويقوم مالك المؤسسة الإعلامية بتعيين الموظفين وتحديد مسؤولياتهم بغض النظر عن مدى مقدرتهم على تحمل المسؤولية باعتبار أن المقياس الأساسي يتمثل في الولاء والثقة، لا الكفاءة والتخصص مما يؤثر في فعالية المؤسسة. كما يتدخل مالك المؤسسة الإعلامية؛ حتى لو لم يكن هو المدير العام أو المدير التنفيذي في إصدار القرارات، والتي قد تتعارض مع رؤية مدير المؤسسة الإعلامية.

5-ب- محيط المؤسسة الإعلامية وضغوط العمل

تتعدد ضغوط المؤسسة بشكل أكبر مما تطرحه العديد من الدراسات، وتتمثل هذه الضغوط في عوامل خارجية وداخلية، ويعني بالعوامل الخارجية موقع الوسيلة من النظام الاجتماعي القائم ومدى ارتباطها بمصالح معينة مثل وجود محطات منافسة، أما العوامل الداخلية فتتمثل في أنماط الملكية وأساليب السيطرة والنظم الإدارية وضغوط الإنتاج، (حسن عماد مكاوي: 2005 ، ص 80)،

وتتأثر السياسة التحريرية التي يمكن أن نقدم لها تعريفا على أنها مجموعة المبادئ والقواعد التي يلتزم بها الجهاز التحريري في نقله للأحداث والوقائع المختلفة وفي التعبير عن وجهات النظر حول القضايا والمشكلات المطروحة في المجتمع وطريقة عرض الأحداث، وهي كذلك الآليات التي يتم من خلالها الحفاظ على الخط السياسي للوسيلة الإعلامية ونادرا ما تكون هذه الآليات ظاهرة وخاضعة للنقاش إذ يجري تعلمها عبر الاحتكاك

ووجود هذه السياسات التحريرية يعني أن كل وسيلة إعلامية تشكل أخبارها بمحددات ذاتية، وهذا لا يتعلق فقط بانتقاء الأخبار، لكن يتصل أيضا بطريقة تقديم الخبر وصيغة التقديم، حيث أن وضع تفسير للخبر وفرض معنى عليه هو أمر لا مفر منه طالما أن عملية إنتاج الأخبار تنطوي في كل المراحل على صناعة تهدف إلى تشكيل الرأي العام، وهنا تظهر أهمية الالتزام بالقيم الأخلاقية والمعايير المهنية، في ظل ما يطرح من إشكالات حول الاستقلالية والحياد في المؤسسات الإعلامية، إن من أكثر المسائل تعقيدا هي حيادية الإعلام وموضوعيته، وهو على هذا الأساس يواجه مشكلتين مهمتين، الأولى هي محدودية/صورية الاستقلالية المرتبطة بما هو سياسي/سلطوي ورسمي، والثانية هي ضعف/ غياب الاستقلالية المرتبطة بالمكية أو جهات التمويل.

وحسب تحليل الدكتور نصر الدين لعياضي فهناك تعثر واضح في إسناد المعلومات إلى مصادرها، حيث تكتفي بعض الفضائيات بأحادية المصادر، بالإضافة إلى التكتم عن هوية الخبراء والمختصين الذين تعطى لهم الكلمة، هذا إن لم تزوّر جهرا، مع الجنوح إلى الرأي والتعليق على حساب المعلومات والمعطيات، مشيرا إلى الضعف المهني الواضح في صياغة المادة الإخبارية، حيث أن الجمهور لا يعرف أين الأهم من المهم، وأين الأساسي من الثانوي، ووجّهت مراسليها ومبعوثيها إلى تأكيدها، وحاولت إما أن تهول هذه الأخبار، أو تحجمها، حسب موقف كل وسيلة إعلامية من الصراع الدائر، (رقية بوسنان، 2013، ص215.)

6- الفضائيات الجزائرية الخاصة؛ أدوات للسيطرة على العقول وترويج الواقع الإعلامي.

يعتبر الإعلام السمعي البصري المصدر الأساسي الذي يعتمد عليه المواطنون في المجتمعات العربية للوصول إلى المعلومة ولاستهلاك البرامج الترفيهية، ويتميز عن باقي الوسائط المكتوبة أو الرقمية بقدرته على تجاوز عراقيل ومشاكل تواجه هذه المجتمعات، كالأمية وضعف مهارات استعمال الحاسوب والأجهزة الرقمية الأخرى.

الإعلام لا يتحرك من تلقاء نفسه ليصوغ الواقع، وإنما هناك أيديولوجيا قوية تحركه في الاتجاه الذي يخدم نواياها ويحقق أهدافها، وفي المقابل لا نستطيع أن ننكر الإنسان أصبح أسير الإعلام ووسائله، تحاصره ليلًا ونهارا ، تمده بالمعلومات والأخبار، وتحليلات للأحداث وآراء عن الواقع صحيحة كانت أو غير صحيحة بهدف تشكل رأي عام.

تَعْمَدُ وسائل الإعلام إلى تكريس الواقع الموجود كآلية للتأثير في المتلقي من خلال تزكية ما هو قائم بغض النظر عن صحته أو خطئه، أي إن وسائل الإعلام تكرّس وتدعم الطريقة التي يدار فيها المجتمع، فتتحول بالتالي إلى أداة مهمة في أيدي النخب الاجتماعية وذوي المكانة للسيطرة على بقية أفراد المجتمع، لأن تلك النخب أصحاب المكانة غالبا ما يكون لها نفوذ في تسيير ورسم سياسة وسائل الإعلام . (محمد بن عبد الرحمن الحضيف، 1998، ص44.)

كان يُعتقد أن الإعلام الخاص لن يخدم المصالح العليا للدولة؛ لأنه سيسعى وراء تحقيق الربح المالي عوض خدمة المصالح التربوية والمعلوماتية للمواطنين، وكانت الحكومات العربية تُفَسِّر سيطرتها على الأنظمة الإعلامية بدورها المهم في تحديث الاقتصاد وخدمة التربية والتعليم وضبط عمليات التغيير الاجتماعي

يرى رئيس تحرير جريدة اللواء صلاح سلام إلى القول بأن وسائل الإعلام ومنها الفضائيات الإخبارية عملت على فبركة بعض الشهادات لتضليل الرأي العام لاسيما مع بداية ما بات يعرف في الأوساط الإعلامية بثورات الربيع العربي، وبين أن بعض وسائل الإعلام انتهجت أسلوب الإعلام الواقعي، الذي يعتمد على الشاهد العيان؛ الذي يتابع الأحداث على أرض الواقع وينقلها مباشرة. رقية بوسنان، 2013، ص212.

ونميل إلى توصيف الموضوعية الإعلامية على أنها التزام المؤسسات بخطها الافتتاحي أكثر من تلك الرؤية التقليدية، على اعتبار أن الموضوعية تعتبر وهما والحياد حلما بالنسبة للتعاطي مع المواضيع والقضايا، فالتزام المؤسسات الإعلامية بحطها الافتتاحي يمثل جوهر الموضوعية التي تحتاج إلى إعادة نظر فلسفي وفكري في ميدان الإعلام والاتصال، فمفهوم الإعلام لدى الباحثين في الغرب اكتسب صياغات جديدة؛ أكثر واقعية، مرتبطة بالمصالح والأدوار، وانحاز الإعلام ذو الفهم الأكاديمي إلى رف الوثائق في متحف العلم، فتزويد الناس بالمعلومات والحقائق الثابتة، ما هو إلا حنين إلى المنهج الطوباوي،

دكاكين الاعلام لا تختلف عن باقي المتاجر، فهي تخضع لقانون العرض والطلب، مع اختلاف في البضاعة التي تعرض، فهي اخطر على الفرد والمجتمع من السلاح ويمكن ان تكون في الوقت ذاته سلاحا فعالا للحماية، بيد الأفراد والجماعات، لضمان الوحدة وصون وعييها وما يحدد هذا وذاك طالبوا سلعتها، وللأسف في الجزائر من يطلب السلعة ولديه القدرة على تحديد شكلها ومضمونها، يوجهونها لتكون سلاحا لهدم الوعي وتمييعه وفرض منطق امر الواقع، بما يهدد استقرار المجتمع واستمراره،، وخلقوا منظومة اعلام فاسدة، بل دكاكين خارج اطار القانون لتوظف في معارك التموقع داخل نظام تسره مألات الساحة الاعلامية تغذيه وتقويه على نحر الاخلاق والمبادئ والتقاليد التي يفترض أن تقوم عليها المؤسسات الاعلامية بما يهدد النسيج الاجتماعي وعقده،، ويضع مصير الامة (ولا اقول الدولة) بين كفي عفريت ومستقبل توحي مؤشرات حاضره بمخاطر كبرى ومألات لا يحمد عواقبها..

فالوسائل الاعلامية وخصوصا القنوات الفضائية لا ترى الا ما تراه السلطة فالقنوات عديدة والخط الافتتاحي واحد؟

مالكو وسائل الإعلام بالرغم من جملة الانتكاسات التي تعرضوا لها نتيجة لمتغيرات فرضها الحراك، ساهمت في تعريت الوسائل أمام الرأي العام، إلا أنهم سرعان ما أقدموا على ردة فعل ناتجة عن الصدمة، وتطعيم أدائهم بما يعزز مناعة تواجدهم، وإعادة بناء نفوذهم وفق المعطيات التي تفرضها ضرورة المرحلة، لإعادة تشكيل خارطة الساحة الإعلامية في الجزائر، يمكن أن نجعل له عنوان فضائيات 180 درجة، لرصد ظاهرة التغير المفاجئ للاستقطاب عند بعض الإعلاميين والمثقفين والنخب الزائفة، ويمكن أن نشير فقط إلى أن كل ما صدر عن السلطة الفعلية منذ تاريخ 26 جويلية 2019، يلقى الدعم مختلف وسائل الإعلام في الجزائر خاصة الفضائيات التلفزيونية، فهي لم تعد ترى إلى ما تراه السلطة ولا تتحدث إلا فيما تسمح به، ما يطرح سؤال حول خطها الخط الافتتاحي ومعايير تحديد السياسة التحريرية لهاته الفضائيات، إذ يمكن القول تعددت الوسائل وتماثل الخط الافتتاحي، رغم الاختلافات الايديولوجية والانتماءات السياسية.

إن الإعلام الذي ساهم في تحرير قطاعات واسعة من المجتمع من خوف مواجهة السلطة بأخطائها، قمعنا بخوف عدم جدوى، هذه المواجهة واستحالة نجحها، وهو ما تجسد في ممارسات قناة النهار عند إطلاق بثها..

إن الرسالة الإعلامية الموجهة لجمهور المتلقين هي مُحصلة رؤية قائمة على محددات مرجعية يعمل القائم على الاتصال أن تكرس الأمر الواقع وتبرره على نحو يخدم مصالحه، وهو واقع لا مكان فيه إلا للمؤمن بعقيدة هذه الرسالة والواثق بمنهجها، وتتجلى هذه الصورة بوضوح في علاقة الإعلام بالسياسة، حيث يصير هذا التزاوج أداة للهيمنة الأيديولوجية، فالطبقة الحاكمة تعتمد على الاختراق والتثقيف الأيديولوجي للطبقات الخاضعة من خلال الهندسة الذهنية لضمان هيمنتها، ليس فقط بقبول المفاهيم والأفكار التي تتبناها الطبقة السياسية المهيمنة، بل أيضا بالتسليم بهذه المفاهيم والأفكار باعتبارها نتاجًا لإجماع المجتمع، وهذا يقود إلى إقصاء الأفكار والمفاهيم المضادة ونزع الشرعية عنها، وتهميش أي أطر أيديولوجية بديلة عبر جعل الإطار الأيديولوجي المهيمن الإطار الوحيد القابل للتفكير فيه، فإشكالية صناعة الثقافة في مجتمعاتنا والنتائج المترتبة عنها من استلاب وهيمنة وقولبة الوعي الفردي والجماعي، حيث تعمل النخبة ذات النفوذ على تكريس ثقافة القطيع لبناء مواقف متسقة مع مخططات أجندتها، وفرض الثقافة الهابطة التي لا هم لها سوى إشباع الغرائز وإفراغ العقل العربي مما فيه، والنزول به إلى أدنى مستوياته، فيصير الفرد مقيدا بالاستهلاك ومنقادًا بالتفاهات، غير مكترث بالقضايا المصيرية المحدقة به، وبذلك تصير الثقافة المصنوعة أداة من أدوات السلطة، توظفها الطبقة الحاكمة وذات المصالح بغرض تزييف الواقع وتحقيق المصالح، مما يؤدي إلى "استلاب ثقافي، وإلى إبطال أية قدرة إبداعية لدى الفرد الذي يفتقر إلى ما يخلصه من أسر الرسائل التي يركز على نشرها القائمون عليها لإحداث التأثير المرغوب. دنيس كوش: مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية، ترجمة منير السعيداني، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، ص 131

وفي ظل هذا الواقع، من العبث والشطط الفكري الحديث عن أخلاقيات الممارسة المهنية في ظل أنظمة حكم ترى في مؤسسات الإعلام مجرد أدوات لممارسة سلطتها في تجريف العقل وتزييف الوعي، أو أدوات تمثل تهديدا لمصالحها وسلطتها فتقمع بالقوى الحديدية المتمثلة في المنظومة التشريعية، أو من خلال القوى المرنة المتعلقة بشبكات المصالح المالية والريع الاشهاري وأحزاب السلطة السياسية، تضع ممارسي المهنة أمام تحديات ومسائلات أخلاقية عن أدواره في خدمة الموطن والمساهمة في بناء الوعي والالتزام بما عليهم من مسؤولية اجتماعية.

إن الرغبة في تأمين دور وسائل الإعلام في خدمة الفرد والجماعة، تتطلب إبعاد المؤسسات الإعلامية عن الضغوطات السياسة، المال وصراع الايديولوجيات، وهذا لا يتأتى إلا بالإرادة الحتمية لأنظمة الحكم ومشاركة المجتمع المدني لتحديد القواعد الأساسية لحماية مهنة الإعلام وممارسيه وعلاقتهم بالمجتمع والسلطة، من خلال إحلال قيم الحرفية القائمة على المعايير المهنية وأخلاقياتها .

خاتمة:

تناول هذا المقال موضوع واقع الممارسات الإعلامية للفضائيات الخاصة في الجزائر، من خلال تقديم قراءة نقدية تهدف الى تبيان جملة إكراهات واقع الإعلامية وانعكاساته على ممارسات المهنة من جهة، ومتطلبات المهنية للارتقاء بالعمل الإعلامي من جهة أخرى، من خلال تشريح الواقع بمتغيراته وأبعاده المتعددة، وتقديم رؤى تساهم في اقتراب الفضائيات الخاصة الجزائرية من تحقيق الالتزام بالمعايير المهنية والانضباط بجملة الضوابط الأخلاقية والتحلي بروح المسؤولية الاجتماعية، في سعيها إلى الحقيقة ونقلها؛ وذلك بإعادة النظر في المنظومة التشريعية وتفعيل قوانينها، وتوفير الضمانات القانونية في التشريع الإعلامي التي تعُزز من حياد سلطة ضبط قطاع السمعي البصري عضويا ووظيفيا، فعلى الرغم من أن الهيئات التنظيمية والقوانين المتعلقة بالنشاط السمعي البصري تفتح باب التعددية والتنوع في البث إلا أنها تخول للسلطة صلاحية التدخل في السياسة التحريرية وقمع حرية التعبير، وفصل أصحاب المال والأعمال عن قطاع الإعلام، حتى لا تنتج المؤسسات الإعلامية صناعة تنزاح نحو المتطلبات المادية وخدمة المصالح السياسية؛ وهذا لا يتأتى إلا بالإرادة الحقيقية للسلطة الحاكمة.

المراجع المستخدمة مرتبة ترتيبا هجائيا:

- ابراهيم بعزيز(2012): تكنولوجيات الاتصال الحديثة وتأثيراتها الاجتماعية والثقافية، ط1، دار الكتاب الحديث، القاهرة،
- أنطوني جيدنز: علم الاجتماع، ترجمة: فايز الصياغ، ط4، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، دسنة،
- بقاسم بن روان: وسائل الإعلام والمجتمع، دط، دار الخلدونية، الجزائر، 2007
- بلحاجي وهيبة: تحرير نشاط السمعي البصري في الجزائر بعد 2014؛ بين الحق في الإعلام وضبط نشاط السمعي البصري، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة البليدة، الجزائر، المجلد09، العدد14، 2016
- حسن عماد مكاوي: نظريات الإعلام، الدار العربية للنشر والتوزيع، مصر،2005 ،
- رقية بوسنان: الفضائيات الإخبارية العربية والجمهور الجزائري دراسة في ترتيب الأولويات، أطروحة دكتوراه، قسم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر3، 2013،
- روجر ڤولر: وسائل الإعلام وإعادة انتاج السلطة، ترجمة محمد خطابي، علامات، العدد 24
- زايد بوزيان: تنظيم الإعلام السمعي البصري العربي؛ ضوابطه القانونية والسياسية، مركز الجزيرة للدراسات، دراسات إعلامية، العدد01، 2016
- صالح خليل أبو اصبع، الاتصال الجماهيري، دط، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 1999

- صباح ياسين: الإعلام، النسق القيمي وهيمنة القوة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006
- طه احمد الزيدي2013: المسؤولية الأخلاقية في الإعلام الإسلامي دراسة تأصيلية وتحليلية لأخلاقيات الإعلام في مواثيق الشرف الإسلامية، ط1، دار النفائس للنشر والتوزيع، دار الفجر للطباعة و النشر
- عبد الرزاق الدليمي: إشكاليات الاتصال والاعلام في العالم الثالث، دط، مكتبة الرائد العلمية، الأردن، 2004
- عبد المنعم نعيمي: الضمانات القانونية لحياد سلطة ضبط الإعلام في الجزائر، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، العدد02، الجزائر، دتاريخ
- عبد النبي عبد الله الطيب: فلسفة ونظريات الإعلام، ط1، الدار العالمية للنشر، تدمك، 2014
- علي قسايسية: التشريعات الإعلامية الحديثة في ظل مبادئ سوق الأفكار الحرة، المجلة الجزائرية للاتصال، معهد علوم الإعلام والاتصال، العدد14 ،1996
- عواطف عبد الرحمن: النظرية النقدية في بحوث الاتصال،ط2، مؤسسة سلطان بن علي عويس الثقافية، دبي، 2008،
- عوفي مصطفى، بن بعطوش أحمد عبد الحكيم: تكنولوجيا الاتصال الحديثة و نمط الحياة الاجتماعية للأسرة الحضرية الجزائرية؛ أية علاقة؟ مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باتنة، الجزائر، العدد26، 2016
- فضيل دليو: تاريخ وسائل الاتصال، ط3، دار أقطاب الفكر، قسنطينة، الجزائر، 2007
- محمد بن عبد الرحمن الحضيف:كيف تؤثر وسائل الإعلام؟ دراسة في النظريات والأساليب، مكتبة العبيكان، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1998
- محمد خليل الرفاعي دور الإعلام في العصر الرقمي في تشكيل قيم الأسرة العربية؛ دراسة تحليلية، مجلة جامعة دمشق، المجلد07، العدد02/01، 2011
- مي العبد الله: نظريات الاتصال، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 2005